٧ سنوات من الإنجاز البيئى في عهد الرئيس السيسي

٧سنوات من الإنجاز البيئى فى عهد الرئيس السيسى

وزيرة البيئة تستعرض تقريرا حول تطوير ملف البيئة فى مصر على مدى السنوات ال٧ الماضية

د. ياسمين فؤاد : نعمل مع كافة الجهات لتحقيق الاستدامة البيئية في إطار تشريعي وتنظيمي يساعد في المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية

- لأول مرة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية العالقة فى الهواء في القاهرة الكبرى والدلتا بنسبة (٢٥٪)

- القضاء على ظاهرة السحابة السوداء من خلال الوصول بمعدلات الجمع والكبس لقش الأرز إلى (٩٩٪)

- تجنب ما يقارب من ٢٥ ألف طن من ملوثات الهواء سنوياً

- زيادة ايرادات رسوم الزيارة للمحميات لتبلغ ما يقارب ٣٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

-ارتفاع اعداد الزوار بالمحميات خلال ٢٠١٨/٢٠٢١ بنسبة ٥٢٤٪ عن المستهدف كاحد نتائج تطوير البنية التحتية.

في ظل ما يشهده حاليا قطاع البيئة في مصر من تحول جذري في المفاهيم واستراتيجية العمل، والذي نتج عن اهتمام غير مسبوق من القيادة الساسية -وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد الفتاح السيسي والحكومة المصرية برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي- بملف البيئة، ووضعها على قائمة أولويات الحكومة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ بما يضمن مستقبل أفضل للمواطن المصري، استعرضت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة تقريرا حول الجهود المبذولة للارتقاء بالبيئة المصرية وصون الموارد الطبيعية للأجيال القادمة على مدى السنوات ال٧ الماضية، مؤكدة ان هذ الاهتمام كان له أكبر الاثر فى تنامي دور مصر في المجال البيئي على الساحة الإقليمية والعالمية، حيث انتهجت وزارة البيئة مدخلا جديدا في التعامل مع المشكلات والقضايا البيئية ينبع من فكر التحول إلى الاقتصاد الأخضر والذي يعد توجها عالميا يربط بين البيئة والاقتصاد، ويمحي الفكر القديم المترسخ الذي ينظر للبيئة كمعرقل للاستثمار ، فنشأ التوجه نحو منح قيمة مضافة لمراعاة المعايير البيئية في مشروعات التنمية وخلق نماذج جاذبة للاستثمار في المشروعات البيئة، إلى جانب التعاون مع كافة الأطراف المعنية والشركاء، انطلاقا من مبدأ الشراكة في المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة .

ويستعرض التقرير التالى حصاد البيئة خلال ال٧ سنوات الماضية :

دمج البعد البيئي في قطاعات التنمية

قالت الدكتورة ياسمين فؤاد أن أولى الخطوات التي اتخذتها وزارة البيئة تحت قيادة حكومة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء لتحقيق نقلة نوعية في التعامل مع قضايا البيئة، هو الدراسة والبحث والتنسيق المستمر مع كافة الوزارات للوصول لأفضل سبل دمج البعد البيئي بالقطاعات التنموية المختلفة، بما يحقق الحفاظ على الموارد واستدامتها، واتخذت الحكومة خطوات حثيثة لتحقيق هذا الدمج، اتضحت بشائر ثماره جلية في الفترة الأخيرة من خلال تداول أكثر من ملف يُعنى بالبيئة على طاولة السادة الوزراء على اختلاف مجالاتهم، ومنها:

***اقرار معايير الاستدامة البيئية كأهم خطوات دمج البعد البيئي في القطاعات المختلفة للدولة بآلية حاكمة وضامنة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.**

***المجلس الوطني للتغيرات المناخية برئاسة دولة رئيس الوزراء**

صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بشأن إعادة هيكلة المجلس الوطني للتغيرات المناخية ليصبح برئاسة سيادته وعضوية كافة الوزارات المعنية وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية.

***دمج المفاهيم البيئية في التعليم**

• التعاون مع مركز تطوير المناهج التابع لوزارة التربية والتعليم لإدماج المفاهيم البيئية الأساسية وربطها بين مناهج العلوم والدراسات .

•التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإعداد برنامج ماجستير مهني في مجال الاستدامة البيئية لبناء كوادر وخبراء في المجال البيئي وربطها بالتخصصات العلمية والإقتصادية والاجتماعية.

•الإعداد "لبرنامج متنوع لعلوم البيئة "من خلال مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ بالتعاون مع البنك الدولى بجامعة القاهرة.

***دمج البعد البيئي في قطاع النقل**

بجانب جهود وزارة البيئة على مدار سنوات للحد من انبعاثات المركبات بشن حملات الفحص المفاجئة عليها، كان التوجه بالبحث والدراسة والتنسيق للتحول لاستخدام أنواع وقود نظيفة أكثر توافقا مع البيئة مثل التحول للغاز الطبيعي والنقل الكهربي ضمن خطة الدولة نحو الاقتصاد الاخضر.

***توافق البيئة والصناعة**

تقدم وزارة البيئة الدعم الفني للمنشآت الصناعية لتعريفها بالتزاماتها للتوافق مع قانون البيئة ولائحته التنفيذية وتوجيهها نحو تقديم خطط وبرامج الاصحاح البيئي وتصحيح المخالفات المرصودة، كما تقوم الوزارة بتطوير وتحديث نظام تقييم التأثير البيئي لضمان زياده فاعليته مع إنهاء إجراءات مراجعة تقييم التأثير البيئي للمشروعات.

***دمج البعد البيئي في أجندة التعاون الدولي**

تتعاون وزارة البيئة مع وزارة التعاون الدولي في الترويج للسياسات البيئية المصرية لجذب الاستثمارات الدولية لتنفيذ مشروعات بيئية في مصر للتوسع في الاستثمار الأخضر، والسعي لتنفيذ برامج بيئية مع الجهات والمنظمات الدولية.

***دمج البعد البيئي في السياسات المالية والموازنة الخضراء**

يتم تشجيع المؤسسات المالية على اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، حيث لعبت وزارة البيئة دوراً كبيراً في تعميم التمويل المناخي في القطاع المصرفي في مصر.

وأصدرت وزارة المالية بالشراكة مع وزارة البيئة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الطرح الأول للسندات الخضراء لعام ٢٠٢٠ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، لتنفيذ مشروعات بيئية في مختلف المجالات.

***السياحة البيئية**

عملت وزارة البيئة على الترويج لمفهوم السياحة البيئية بمصر ورفع الوعى البيئى لدى المواطنين بأهمية المحميات الطبيعية وثرواتها، بالتعاون مع وزارات السياحة والآثار والدولة للإعلام وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) البيئية والموارد الثقافية.

***المفاهيم البيئية في الاعلام**

تعاونت وزارة البيئة مع وزارة الدولة للاعلام لاطلاق مبادرة "تنمية" لتبني اهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، بمشاركة وزارتي التخطيط والشباب والرياضة ، والتي تساهم في إطلاق العنان لأفكار الشباب للإبداع والابتكار فى مجال البيئة، بالإضافة إلى التوسع الواضح في الاهتمام بالقضايا البيئية في الخريطة الإعلامية.

***دمج البعد البيئي في قطاع البترول**

تتعاون وزارة البيئة مع وزارة البترول لتحقيق اشتراطات السلامة البيئية، والتوافق البيئى للمنشأت البترولية ذات الصرف الصناعى على خليج السويس، بالاضافة إلى إتخاذ خطوات جادة لدمج التنوع البيولوجى فى قطاع البترول والتعدين، وتم إدماج الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استخدامها فى مشروع القانون الجديد للثروة المعدنية.

***دمج البيئة في قطاع الزراعة**

هناك تعاون مثمر ودائم مع وزارة الزراعة وخاصة في المجالات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ وخاصة في مجال التأقلم معها وكذلك مكافحة التصحر وهناك العديد من الاعمال البارزة منها الإعداد لأول إستراتيجية للمتبقيات الزراعية كامتداد لنجاح الوزارة في الاستفادة من المخلفات الزراعية، بجانب السعي المستمر لزيادة المسطحات الخضراء.

***البيئة وقطاع الكهرباء والطاقة**

أن هناك انجاز ملموس في التحول لتحويل المخلفات إلى مصدر للطاقة الكهربائية من خلال تكامل جهود وزارات البيئة والكهرباء والإنتاج الحربي والتنمية المحلية، بدءا من إصدار تعريفة تحويل المخلفات لطاقة و اختيار الشركات المنفذة للمرحلة الأولى والدعم المستمر للتنفيذ إلى إنشاء أول وحدة لتحويل المخلفات البلدية والزراعية إلى طاقة بالفيوم.

***شرطة البيئة والمسطحات**

تعتبر شرطة البيئة والمسطحات هي الداعم الاساسي لوزارة البيئة في انفاذ القانون للحد من المخالفات البيئية، حيث يتم التعاون في حملات التفتيش علي مصادر التلوث المحتملة وعلى المنشآت المختلفة للوقوف على مدى التزامها بالاشتراطات البيئية واتخاذ الاجراءات القانونية حيال المخالفات.

***البيئة على أجندة ابنائنا بالخارج**

قامت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الهجرة بتنظيم رحلات لأبناء الجيل الثاني والثالث من المصريين المقيمين بالخارج بالمحميات الطبيعية ضمن الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الخاصة بتعزيز أواصر الترابط بين أبناء المصريين المهاجرين ووطنهم الأم ولتعريفهم ما يمتلكه بلدهم من ثروات طبيعية مما يساهم فى الترويج للسياحة البيئية بإعتبارهم خير سفراء لمصر فى الخارج.

***التكامل بين الصحة والبيئة**

شهدت فترة جائحة كورونا توطيد لأواصر التعاون ودمج البعد البيئي بشكل أكبر في المنظومة الصحية، حيث تم إصدار الدلائل الارشادية والاشتراطات للتعامل مع المخلفات الطبية والتخلص الآمن منها ومتابعة تنفيذها، وتأهيل وبناء قدرات العاملين بالمنشآت الصحية فى مجال إدارة مخلفات الرعايه الصحية، بالاضافة إلى تدشين موقع الكترونى لتسهيل عملية متابعة الكميات المتولدة من المخلفات بكل منشأة صحية وتوقيتات نقلها لمحطات المعالجة.

الدمج بين البعد البيئي والاجتماعي

يعتبر البعدين البيئي والاجتماعي ضلعين لمثلث التنمية المستدامة، وتسعى وزارة البيئة للربط بينهما بتشجيع المجتمع المدني على الانخراط في العمل البيئي، والمشاركة في المبادرات المجتمعية التي تهدف لصون الموارد وحماية البيئة بشكل مباشر وغير مباشر وذلك بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة.

***البعد البيئي في الرياضة**

اهتمت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة لنشر المفاهيم البيئية بين الشباب وتشجيعهم على الاهتمام بالبيئة وحمايتها وتنظيم زيارات للمحميات الطبيعية.

***البعد البيئي في التنمية المحلية:**

قامت وزاره البيئة باعداد المخططات الرئيسية لمنظومة إدارة المخلفات البلدية لكافة المحافظات وكذلك إعداد منظومة متكاملة لإدارة المخلفات البلدية على مستوى الجمهورية.

***دمج البيئة في الإستثمار:**

أطلقت وزاره البيئة برنامج تحويل المخلفات الي طاقة بحجم استثمارات متوقع مليار جنيه لتحويل المخلفات البلدية ومخلفات حمأه الصرف الصحى والغاز المجمع من المدافن الصحية القديمة الى طاقة، حيث تم اختيار ٥٣ شركة من الشركات المتقدمة للتنفذ، وإطلاق إعلان الاستثمار في المحميات لأنشطة بيئية متكاملة ضمن فعاليات حملة Eco Egypt ، والبدء بمحميات الفيوم والمحميات المركزية فى القاهرة.

السياسات والبرامج البيئية الداعمة

وتابعت وزيرة البيئة أن خلال تلك الفترة تم تغيير المناخ الداعم للبيئة بما يحقق الأهداف المنشودة وتحقيق التكامل بين كافة الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال دمج البعد البيئي بعمل الوزارات والقطاعات المختلفة، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص، وذلك على النحو التالي:

- التعاون مع وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لإصدار الطرح الأول للسندات الخضراء لعام ٢٠٢٠ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، والتي تعد أول سندات سيادية خضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتنفيذ مشروعات بيئية في مجالات النقل والاسكان والطاقة المتجددة ومنظومة المخلفات الصلبة والتكيف مع آثار التغيرات المناخية على المستوى الوطني.
- التعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية لإصدار المعايير البيئية / الاستدامة لدمجها في الخطة الاستثمارية للحكومة بهدف الوصول إلى نسبة ٥٠٪ من المشروعات الخضراء خلال ثلاث سنوات.
- إصدار قانون رقم (٢٠٢) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم إدارة المخلفات، وتم الانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية للقانون ومشاركتها لكافة الوزارات واستيفاء كافة الملاحظات الواردة من قبلهم.
- إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (٤١) لسنة ٢٠١٩ بشأن تحديد قيمة التعريفة للكهرباء المتولدة من المخلفات.
- توقيع ميثاق إعادة تدوير البلاستيك مع كبرى الشركات العاملة بمصر من منطلق المسئولية الممتدة للمنتج، ولدعم العمل البيئي بالتخلص الآمن من المنتجات البلاستيكية.
- افتتاح أول وحدة للتحول الأخضر بالجامعات المصرية، بكليات الدراسات العليا والبحوث البيئية، بجامعة عين
- شمس، مشروع جفور لإعادة تدوير المخلفات بالجامعة.
- إطلاق عدد من الحملات الإعلامية لنشر الوعى البيئى وهى:

•الحملة الإعلامية " انحضر للأخضر" تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية، تهدف إلى رفع الوعي لدى فئات المجتمع المختلفة بأهمية الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وتعديل سلوك المواطنين تجاه عناصر البيئة المختلفة وتعزيز إحساس المواطن بملكيته لأصول رأس المال الطبيعي ومسئوليته نحو الحفاظ عليها واستخدامها بطريقة مستدامة بما يعود عليه بالنفع على كافة المستويات ذات العلاقة بصحة ورفاهة الإنسان.

•إطلاق الحملة الترويجية الأولى لدعم السياحة البيئية والمحميات الطبيعية " Eco Egypt " ضمن استراتيجية وزارة البيئة لتطوير المحميات، تهدف الحملة إلى تعظيم الاستخدام المستدام للمحميات الطبيعية، رفع الوعي بأهميتها وأهمية المشاركة فى حمايتها، دمج المجتمع المحلى فى ذلك بتدريبه وتطوير أساليبه فى الترويج لمنتجاته الثقافية وحرفه اليدوية، والترويج للفرص الاستثمارية بالمحميات.. كما تم اطلاق حملة حماية البيئة البحرية في إطار احتفالات مصر باليوم العالمي للبيئة ٢٠٢١،بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتى تستهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي للبحر الأحمر وتعد الأولى من نوعها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكجزء من حملة "إيكو إيجيبت".

• إطلاق مبادرة والتطبيق الإلكتروني "E-Tadweer " للتخلص الآمن من المخلفات الالكترونية، وذلك في إطار دعم أنظمة الإدارة السليمة والمستدامة للمخلفات الإلكترونية، وتعظيم الاستفادة من المعادن الثمينة الموجودة بالمخلفات الإلكترونية وضمان إعادة تدويرها بطرق مستدامة بيئياً واقتصادياً.

• تم الانتهاء من الإعداد لإطلاق حملة "جميلة يا مصر" للتوعية بقضية المخلفات الصلبة.

تحسين نوعية الهواء

اكدت الدكتورة ياسمين فؤاد انه فى ظل الخطوات التى تتخذها مصر لتسريع الانتقال إلى نموذج تنموي شامل ومراع للبيئة وأكثر استدامة ، فتم العمل خلال السنوات الماضية على تحسين جودة الهواء من خلال مجموعة من الخطط والسياسات التي إستهدفت تحسين نوعية الهواء بالتعاون مع كافة الوزارات والجهات المعنية ،

وذلك على النحو التالي :

- وضع منظومة لتوفيق أوضاع مكامير الفحم النباتي في أماكنها، حيث بلغ عدد النماذج المطورة التي تم تركيبها والانتاج منها حتى ديسمبر ٢٠٢٠ (٢١٥) نموذج مطور، بالإضافة إلى عدد (١١) مصانع لإنتاج الفحم النباتي المضغوط، كما تم تطوير آلية تمويلية من خلال بروتوكول تعاون بين وزارتي البيئة والتنمية المحلية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق إتاحة قروض ميسرة بمنحة (٢٠٪) مقدمة من وزارة البيئة لمساعدة أصحاب المكامير في أعمال التطوير، حيث تم تقديم التمويل لعدد (١٦) مستثمر بمبلغ إجمالي (٥٤٩٠٠٠) جنيه.
- تنفيذ مشروعات ريادية لنشر ثقافة النقل المستدام في مصر، حيث تم من خلال تلك المشروعات تنفيذ ما يلي:
  - إنشاء عدد (٧) خطوط أتوبيس حديثة يتم إدارتها من خلال القطاع الخاص، تربط بين مدينتي الشيخ زايد و٦ أكتوبر ومحطة المترو بالجيزة.
  - إنشاء مسارات بطول (١٤) كم للمشاة والدراجات في مدينتي الفيوم وشبين الكوم، بالإضافة إلى تركيب عدد (١٤) إشارة إلكترونية متغيرة الرسالة (VMS) بمنطقة وسط البلد بالقاهرة لإعطاء معلومات عن توافر أماكن الانتظار في الجراجات.
  - الانتهاء من استبدال عدد (٨٧١) دراجة نارية ضمن المشروع التجريبي لاستبدال الدراجات النارية ثنائية الأشواط بأخرى جديدة رباعية الأشواط بمحافظة الفيوم.
  - تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع الدراجات التشاركية بمحافظة الفيوم من خلال إنشاء عدد (٦) محطات لمشاركة الدراجات داخل جامعة الفيوم ومدينة الطالبات بمحافظة الفيوم.
- إعتماد منهجية للحد من حرق المخلفات الزراعية، حيث أظهرت نتائج موسم ٢٠٢٠ جمع وكبس ما يقارب (٢.٣٧) مليون طن من قش الأرز بنسبة بلغت (٩٩٪) من إجمالي قش الأرز المتولد من المساحة المنزرعة، منها (٢٦٪) تم جمعها من خلال بروتوكول التعاون بين وزارة البيئة ووزارة الزراعة، و (٧٣٪) تم جمعها من خلال الأهالي، مما أدى إلى تجنب انتشار ما يقارب (٢٥٠٠٠) طن من ملوثات الهواء المختلفة.
- زراعة ما يزيد عن ٣٠٠ الف شجرة بالإضافة إلى ما يزيد عن ٣٠ ألف متر مربع مساحات خضراء بكافة محافظات الجمهورية، ضمن عدد من المشروعات التي تقوم بتنفيذها وزارة البيئة بهدف زيادة المساحات الخضراء والحد من التلوث ومكافحة الآثار السلبية لظاهرة التغيرات المناخية.
- برامج رصد نوعية الهواء: زادت عدد محطات الشبكة القومية لرصد نوعية الهواء لتبلغ (١١٠) محطة رصد بعدد (٢٣) محافظة بزيادة (٢٥٪)، كما زادت عدد الكيانات المرتبطة بشبكة رصد الانبعاثات الصناعية لتبلغ (٨٣) منشأة صناعية ومحطة كهرباء بعدد نقاط رصد بلغ (٣٧٩) نقطة رصد بنسبة زيادة (١٣٧٪)، بالإضافة إلى زيادة عدد محطات الرصد بالشبكة القومية لرصد الضوضاء إلى (٣٥) محطة رصد بنسبة زيادة (١٧٪).
- البدء في تنفيذ "مشروع تحسين جودة الهواء ومكافحة تغير المناخ بالقاهرة الكبرى" بتمويل قدره (٢٠٠ مليون دولار) بهدف تحديث نظام رصد جودة الهواء، بالإضافة إلى دعم إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة الكبرى بما في ذلك إنشاء مدفن متكامل لإدارة المخلفات وإغلاق وإعادة تأهيل مدفن أبوزعبل، علاوة على المساهمة في تقليل انبعاثات المركبات من خلال دعم تجربة النقل الكهربائي في القطاع العام والبنية التحتية له.

ساهمت الجهود المبذولة في خفض أحمال التلوث من الاتربة الصدرية العالقة فى الهواء في القاهرة الكبرى والدلتا بنسبة (٢٥٪) مقارنة بعام ٢٠١٥.

الحد من التلوث الصناعى

تستمر وزارة البيئة في تقديم الدعم المالي والفنى للحد من التلوث الناتج عن المنشأت الصناعية، بدءا من تقييم التأثير البيئي والتأكد من مراعاة الاشتراطات البيئية للمشروعات والتفتيش الدورى على المنشآت والاصحاح البيئي.

وقد تم تنفيذ عدد من المشروعات من خلال برنامج التحكم في التلوث الصناعي بمراحله المختلفة، والتى كان من أهمها:

- إنشاء محطة لمعالجة وتدوير مياة الصرف الصناعى بشركة ابوقير للأسمدة بدعم بلغ ١٦ مليون دولار والتى مكنت الشركة من اعادة استخدام مياه الصرف بنسبة ١٠٠٪ .
- تنفيذ محطة لمعالجة مياه الصرف الصناعي بشركة المعمورة للورق لإعادة استخدام ٦٠٪ من المياه المعالجة .
- تنفيذ مشروع إستبدال الوقود من المازوت للغاز الطبيعي بـ ٢٢٠ مصنع للطوب بمنطقة عرب أبو ساعد،
- دعم نظام متكامل لاستخدام بدائل الوقود فى خط الإنتاج الرئيسي بالشركة العربية للأسمنت بدعم بلغ ٦٨ مليون جنيه مصرى.
- تنفيذ مشروع اعادة استخدام المخلفات البلدية والزراعية بشركة اسمنت سيمبور بدعم بلغ ٤،٧ مليون دولار.
- إعادة تأهيل وحدة حمض الكبريتيك وتغيير الوقود المستخدم للعمل بالغاز الطبيعي بشركة المالية والصناعية بمحافظة أسيوط بدعم بلغ ٢ مليون جنية.
- تمويل وحدة الاستخلاص بشركة العامرية لتكرير البترول بهدف استخدام مذيب NMP بدلاً من الفينول بدعم بلغ ١٧ مليون دولار.
- دعم شركة العامرية للأسمنت لخفض أحمال الأتربة الكلية العالقة بالهواء الخارجي لتغيير فلتر المبرد بتكلفة بلغت ٧.٦ مليون دولار.
- تركيب معدات الرصد المستمر وتغيير الفلتر بشركة السويس للاسمنت وإستبدال وحدة تدوير البطاريات بالشركة المصرية للبلاستك والكهرباء، بالإضافة إلى وحدتين لإسالة الغازات لخطين السماد الأحادى بشركة أبو زعبل للأسمدة وصناعة الكيماويات بتكلفة ٥.٤مليون يورو.

تحسين نوعية المياه

- إنشاء شبكة للرصد اللحظي لنوعية المياه والصرف الصناعي بنهر النيل والبحيرات المصرية بعدد (٢٢) محطة.
- تنفيذ برامج دورية لرصد نوعية المياه بكلاً من البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة والبحيرات المصرية تتضمن تنفيذ عدد (١٢) رحلات حقلية للرصد سنوياً.
- تنفيذ مشروع ريادي لإدارة المناطق الساحلية بمحافظة الإسكندرية لتنمية بحيرة مريوط، والذ تم من خلاله إعداد خطة للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية بالإسكندرية وبحيرة مريوط، بالإضافة إلى خفض أحمال التلوث علي خليج المكس والبحر المتوسط بنسبة ٥٪ من خلال تنفيذ مشروع بيئي للتطوير الجزئي لمحطة التنقية الغربية لمعالجة الصرف الصحى.
- تنفيذ عدد (٥) حملات موسعة للمراقبة البيئية على المنشآت ذات الصرف المباشر أو غير المباشر على كلاً من نهر النيل، البحيرات الشمالية، مصرف بحر البقر، خليج السويس، خليج أبوقير بإجمالي عدد (٢٩٤) منشأة صناعية، بالإضافة إلى عدد (١٧٦) محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي.
- إدارة ما يزيد على عدد (٢٤٥) بلاغ عن حوادث التلوث خلال الفترة المستهدفة من خلال غرفة العمليات المركزية وذلك بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية طبقا لخطة الطوارئ الوطنية لمواجهة الكوارث البيئة والخطط النوعية المتخصصة.
- خفض أحمال التلوث من الصرف الصناعي على بحيرة المنزلة بمقدار ٩١ طن / عام، من خلال تقديم الدعم المالي بمبلغ ٢٥ مليون جنيه لعدد (٣) منشأة صناعية تابعة لشركات القطاع العام (شركة مصر للزيوت والصابون، شركة قها للأغذية المحفوظة، شركة الدقهلية للغزل والنسيج)، لتنفيذ خطط الإصحاح البيئي اللازمة.

- تنفيذ مشروع معالجة وتدوير مياه الصرف الصناعي بالكامل لشركة أبوقير للأسمدة بهدف خفض أحمال التلوث من الصرف الصناعي على البحر المتوسط بمقدار ٤.٤٥٧ طن / عام، بتكلفة إجمالية قدرها (٢٥) مليون دولار، وقد تم الانتهاء من التركيبات وجاري التشغيل.

- الموقف التنفيذي لخطط الإصحاح البيئي لشركات البترول بخليج السويس.
  - متابعة الموقف التنفيذى لخطط التوافق البيئى لشركات البترول بمنطقة خليج السويس بإجمالي عدد (١١) موقع تابعة لعدد (٩) شركات، حيث تم الانتهاء من تنفيذ خطتي الإصحاح البيئي لعدد (٢) شركة ووقف الصرف نهائياً علي البيئة البحرية، وجاري متابعة تنفيذ خطط الإصحاح البيئي لعدد (٧) شركات أخرى بمتوسط نسبة تنفيذ (٥٢٪) بالإضافة الى انه جارى انشاء محطة معالجة الصرف الصناعى لشركة النصر للأسمدة بالسويس ، وذلك بتكلفة إجمالية بلغت ٧ مليار جنيه.

الإدارة المتكاملة للمخلفات

وتابعت فؤاد أن ملف المخلفات شهد تطورا ملحوظا على مدى السنوات ال٧ الماضية خاصة مع صدور قانون تنظيم ادارة المخلفات ووضع لائحته التنفيذية والذى يعد خطوة فارقة في طريق الإدارة الآمنة للمُخلفات بكافة أنواعها (خطرة -صناعية – زراعية –صلبة بلدية – هدم وبناء) والحد من تولدها، وخلق الفرص الاستثمارية فيها ، حيث كانت توجيهات القيادة السياسية الإسراع فى وضع منظومة إدارة المخلفات الجديدة حيز التنفيذ والبدء بالأماكن الأكثر تكدسا بالسكان حتى يشعر المواطن بتحسن ملموس فى اسرع وقت.

المناخ الداعم والبناء المؤسسي:

بدأت هذه الاجراءات بتوفير المناخ الداعم لتنفيذ منظومة متكاملة لإدارة المخلفات من خلال :

- إنشاء جهاز تنظيم وادارة المخلفات التابع لوزارة البيئة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٠٥ لسنة ٢٠١٥.
- إصدار قانون رقم (٢٠٢) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم إدارة المخلفات، وتم الانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية للقانون ومشاركتها لكافة الوزارات واستيفاء كافة الملاحظات الواردة من قبلهم.
- إعداد المخططات الرئيسية لإدارة منظومة المخلفات البلدية لجميع محافظات الجمهورية (٢٧ محافظة).
- إعداد المنظومة المالية للإدارة المتكاملة للمخلفات.
- إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (٤١) لسنة ٢٠١٩ بشأن تحديد قيمة التعريفة للكهرباء المتولدة من المخلفات.
- التدخل العاجل لوقف التدهور البيئي بالإسكندرية وفقاً لقرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن، حيث تم رفع ما يزيد عن مليون طن من التراكمات التاريخية والمتولد اليومي من المخلفات البلدية بمحافظة الإسكندرية ونقلها إلى المدفن الصحي بالحمام، بالإضافة إلى الدعم الفني لمحافظة الإسكندرية في إعداد مسودة التعاقد بين الشركة ومحافظة الإسكندرية للقيام بأعمال جمع ونقل المخلفات البلدية من المناطق السكنية والتجارية والتجمعات الصناعية إلى المحطات الوسيطة ونظافة الشوارع وإدارة وتشغيل المدفن الصحي بالحمام.
- تقديم الدعم المالي بمبلغ (٣٧.٥) مليون جنيه لرفع التراكمات من عدد (٦) مواقع بعدد (٣) محافظات (الغربية، المنوفية، الدقهلية).
- إنشاء مصنع جديد نموذجي لتدوير المخلفات بالعدوة بمحافظة المنيا، ورفع كفاءة عدد (٥) مصانع لتدوير المخلفات بمحافظات كفر الشيخ، والغربية، وقنا، و المساهمة في إنشاء مصنع لتدوير المخلفات بشبين الكوم بالمنوفية.

- الانتهاء من إنشاء عدد (٤) محطة وسيطة ثابتة بمحافظات الشرقية والقليوبية والجيزة وقنا، بالإضافة إلى عدد (٧) محطات وسيطة متحركة بمحافظات بني سويف – القليوبية – المنيا – دمياط، وتوفير معدات التشغيل للمحطة الوسيطة بكرداسة بمحافظة الجيزة.
- تنفيذ منظومة المخلفات البلدية الصلبة الجديدة:
  - اعداد البنية التحتية للمنظومة :

في اطار دور وزارة البيئة باعتماد التصميمات الهندسية والفنية الخاصة بمشروعات البنية التحتية، وتوحيد طرق القياس ونسب التنفيذ، والاشراف على التنفيذ لكافة مشروعات البنية التحتية، تم الانتهاء من مراجعة واعتماد التصميمات الفنية والهندسية حتى الآن لعدد (٩) محطة وسيطة ثابتة ، وعدد (٢٠) خلية دفن صحي، وعدد (٢) مصنع لمعالجة وتدوير المخلفات واعتماد كافة المعدات الخاصة بمصانع تدوير المخلفات، بالإضافة إلى اعتماد وتسليم للمحافظة المختصة عدد (٧) محطات متحركة، وجاري متابعة كافة المشروعات والإشراف على تنفيذها.

- عقود التشغيل:

- إعداد نموذج كراسات الشروط والمواصفات الخاصة بخدمات الجمع والنقل ونظافة الشوارع وتشغيل المحطات الوسيطة الثابتة ومصانع المعالجة والمدافن الصحية وتم ارسالها الى وزارة التنمية المحلية لتعميمها على السادة المحافظين.
- تقديم الدعم الفني بشأن كراسات الشروط والمواصفات الخاصة بخدمات جمع ونقل ونظافة الشوارع لمحافظات (القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، الفيوم ، الإسكندرية)
- اعتماد عقود منظومة النظافة بمحافظة القاهرة منطقتي (الشرقية ، الغربية)

- الإغلاق الآمن للمقالب العشوائية:

- مقلب الوفاء والأمل

- تم تكليف استشاري وزارة البيئة بإعداد الدراسات الفنية والهندسية الخاصة بإغلاق وتأهيل المدفن الصحي ومساحته (٨١) فدان وتمت موافاة الهيئة الهندسية بصفتها المقاول العام للمشروع بكافة التصميمات والدراسات، وبالإضافة إلى الدعم الفني المقدم من وزارة البيئة قامت الوزارة بتحويل مبلغ ١٥٠ مليون جنيه للهيئة الهندسية مساهمة مالية من وزارة البيئة للصرف على المتطلبات الخاصة بالمدفن الصحي.
- يقوم استشاري وزارة البيئة بإعداد دراسة لتقييم الموقع بالكامل ودراسة المخاطر المتوقع حدوثها على مساحة مقلب الوفاء والامل (٣٢٠) فدان بالتنسيق مع الهيئة الهندسية للتخلص الآمن من المُخلفات لاستعراض مقترح الاستغلال الأمثل للموقع.

- مقلب السلام:

- يقع المقلب على مساحة (٦٥) فدان تقريباً وللسيطرة على انبعاثات الأدخنة والحرائق قامت وزارة البيئة بتوفير معدات عن طريق التعاقد مع إحدى الجهات للسيطرة على الحرائق حفاظاً على صحة المواطنين نظراً لقربه من الكتلة السكنية.
- تم تكليف هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من معالى دولة رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ عملية الاغلاق لتنفيذ عملية الاغلاق النهائي والتي تتم عن طريق إحدى الشركات المتخصصة بناء على التصميمات الفنية والهندسية لعملية الاغلاق والمعدة من كلية الهندسة جامعة بنها والمشرف أيضاً على أعمال التنفيذ، ويقوم المختصين بجهاز تنظيم إدارة المخلفات بمتابعة أعمال الإغلاق مع المشرف على أعمال التنفيذ.

مقلب أبو خريطة بمحافظة المنوفية:

- قامت وزارة البيئة بوضع رؤية لتطوير موقع مقلب أبو خريطة بمدينة شبين الكوم وذلك عن طريق إزالة التراكمات، ونقلها إلى المدفن الصحي بطريق كفر داود الخطاطبة، لإنشاء مصنع لفرز المخلفات المتولدة عن مدينة شبين الكوم للحد من عودة التراكمات مرة أخرى بالموقع كما قامت الوزارة بالمساهمة بمبلغ ١١.٥ مليون جنيه مساهمة من الوزارة لرفع التراكمات من مقلب أبو خريطة.
- بدأ العمل يوم ١٤/٤/٢٠١٨ وانتهى العمل ٢٠/٥/٢٠١٨ حيث تم خلال هذه الفترة رفع ٢٦٦.٦ ألف طن من التراكمات ونقلها إلى المدفن الصحي بطريق كفر داود الخطاطبة والتخلص من هذه التراكمات بطريقة آمنة تحت إشراف المختصين بوزارة البيئة جهاز تنظيم إدارة المخلفات نظراً لخطورة الموقع وعدم حدوث أي انفجارات من الغازات الموجودة داخل الموقع، بالإضافة إلى ما سبق فقد قام المختصين بجهاز تنظيم إدارة المخلفات بتأهيل وتنظيم العمل بالمدفن الصحي لمحافظة المنوفية وتدريب العاملين بالموقع على إدارة الموقع بطريقة سليمة.

- **دمج القطاع غير الرسمي في مجال إدارة المخلفات البلدية:**

- تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة البيئة ووزارة التضامن الإجتماعي لتسجيل العمالة غير المنتظمة (العاملين فى مجال إعادة تدوير المخلفات) لدى منظومة المخلفات رسمياً، وعليه تم تصميم موقع إلكتروني لتسجيل العاملين فى مجال إعادة تدوير المخلفات، حيث تم حتى الآن تسجيل (٤٢٠٠) فرد على مستوى الجمهورية، كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين جهاز تنظيم إدارة المخلفات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشأن إعداد دراسة لحصر العاملين غير الرسمين بقطاع المخلفات الصلبة في مصر .
- جارى التنسيق لتوقيع بروتوكول ثلاثي بين وزارت (البيئة ، القوى العاملة ، التضامن الاجتماعي) لوضع المعايير والضوابط لتقنين أوضاع العاملين بالقطاع غير الرسمي اجتماعياً من خلال دعم التعريف بمسميات عملهم بمنظومة إدارة المُخلفات فى بطاقة الرقم القومي بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة ، وكذلك منحهم غطاءً تأميني مناسباً بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي العمل على إلحاقهم بالشركات العاملة فى المنظومة بالتنسيق مع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية المؤهلة والجهات الحكومية.

***تمويل المخلفات لطاقة:**

- تم اختيار عدد (٨) شركات مصرية موزعة على (٨) محافظات لبدء التنفيذ الرسمي في مشروعات تمويل المخلفات لطاقة بالمرحلة الأولى وتشجيع الشركات الوطنية على دخول هذا المجال بقوة لبناء قاعدة وطنية لهذا النوع من الصناعة، تم الموافقة على توفير تمويل من خلال البنوك التابعة للبنك المركزي على أن يكون القرض بالجنيه المصري بفائدة ٨٪ وبفترة سماح للسداد "Grace Period" ٥ سنوات يليها ١٠ سنوات سداد الدفع، بإجمالي حجم استثمارات تتراوح بين ٣٤٠ ـ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي خاصة بالمرحلة الأولى .
- تم الانتهاء من مشروع تجريبي لتوريد وتركيب وحدة لتحويل المخلفات البلدية والزراعية إلى طاقة باستخدام تكنولوجيا التغويز اللاهوائي بمركز إطسا بمحافظة الفيوم، والتي تم تركيبها على مدار عام ونصف.

***المخلفات الطبية :**

- توريد وتركيب عدد (١) محطة معالجة مركزية للنفايات الطبية بمستشفى صدر بسيون بمحافظة الغربية تعمل بتكنولوجيا الفرم والتعقيم لمعالجة المخلفات الطبية المتولدة بالمحافظة، بتكلفة حوالي ٢٠ مليون جنية مصري وبطاقة حوالي ٥ طن يوميا والتي تغطى تقريبا نصف إحتياجات محافظة الغربية.

***المخلفات الإلكترونية والخطرة :**

- التخلص الآمن من حوالي (٧٠٩١) طن من المخلفات الإلكترونية وبطاريات حامض الرصاص بالتنسيق مع شركات تشغيل المحمول.
- الانتهاء من إصدار التراخيص وتقنين أوضاع لعدد (٧) مصانع لتدوير المخلفات الإلكترونية، كما تم إصدار الموافقات البيئة لعدد (٥) مصانع أخرى وجاري استكمال إجراءات استصدار التراخيص لهم.

- تم تصدير (٥٢٤) طن من شاشات أنابيب الأشعة الكاثودية الموجودة بالموانئ المصرية (بورتوفيق، العين السخنة، أسوان، سفاجا، بور سعيد شرق، بور سعيد غرب، الدخيلة، دمياط) للتخلص الآمن منها بالمنشآت المتخصصة خارج البلاد ، وجاري تصدير (٤٨١) طن من شاشات أنابيب الأشعة الكاثودية الموجودة بميناء الإسكندرية، ليصل إجمالي الكمية التي يتم التخلص منها بنهاية مايو ٢٠٢١ إلى حوالي (١٠٠٥) طن.
- حصر كمية (١٠٢٦.٤) طن زيوت المحركات الملوثة بـــ PCBs على مستوى الجمهورية، وتم التعاقد لشراء وحدات المعالجة وجاري التوريد.
- تم التخلص من كمية (٧٨٦) طن من المبيدات المهجورة عالية الخطورة، وجاري التخلص من حوالي (٢٠٠) طن أخرى من المبيدات المهجورة ببعض المخازن الأخرى التابعة لوزارة الزراعة على مستوى الجمهورية ليصل إجمالي الكمية التي يتم التخلص منها بنهاية يونيو ٢٠٢١ إلى ما يقارب (١٠٠٠) طن من المبيدات المهجورة عالية الخطورة.

***المخلفات الزراعية والبيوجاز:**

- إعتماد منهجية للحد من حرق المخلفات الزراعية، حيث أظهرت نتائج موسم ٢٠٢٠ جمع وكبس ما يقارب (٢.٣٧) مليون طن من قش الأرز بنسبة بلغت (٩٩٪) من إجمالي قش الأرز المتولد من المساحة المنزرعة، منها (٢٦٪) تم جمعها من خلال بروتوكول التعاون بين وزارة البيئة ووزارة الزراعة، و (٧٣٪) تم جمعها من خلال الأهالي.
- الانتهاء من تنفيذ عدد (٤٦٠) وحده بيوجاز منزلية، وجاري تنفيذ عدد (٨) وحدات بيوجاز متوسطة (٥٠ م٣) بمحافظة المنيا، ليبلغ إجمالي عدد الوحدات التي تم تنفيذها من خلال مؤسسة الطاقة الحيوية التابعة لوزارة البيئة حتى الآن بتنفيذ إلى ما يكافئ (١٦٦٠) وحدة بيوجاز منزلية بعدد ١٨ محافظة.

***مخلفات الهدم والبناء**

- تنفيذا لتكليفات القيادة السياسية بإعداد ملف متكامل للتعامل مع مخلفات الهدم والبناء، تم الانتهاء من تحديث المواصفات القياسية المصرية لإعادة تدوير مخلفات الهدم والبناء، من حيث البنية التحتية لاستقبال تلك المخلفات، وتكنولوجيات اعادة استخدامها مرة أخرى أو تدويرها لمنتجات أخرى، لاتاحة مزيد من الفرص الاستثمارية في مجال التشييد والبناء.

***دعم المنظومة المتكاملة لإدارة المخلفات بالمعدات**

- دعم عدد (١٤) محافظة بعدد (٦٩٨) معدة لرفع كفاءة منظومة إدارة المخلفات البلدية الصلبة بالمحافظات.
- دعم محافظة الوادي الجديد بعدد (٥) جرارات زراعية وعدد (١٤) مفرمة للمخلفات الزراعية، للمساهمة في منظومة تدوير جريد النخل.
- دعم محافظات الصعيد بعدد (١٢٧) مفرمة للعمل ضمن منظومة تدوير سفير القصب.
- دعم محافظات الدلتا بعدد (٧٦) مفرمة للعمل ضمن منظومة تدوير المخلفات الزراعية (قش الأرز – حطب الذرة).
- توريد (٦٤٦) إطار خاص بمعدات جمع ونقل المخلفات لمحافظتى قنا وأسيوط من خلال البرنامج الوطنى للمخلفات كما يجرى حاليا التوريد والتعاقد لباقى محافظات البرنامج في الدلتا.
- توفير مهمات وقاية لعدد ١١٠٠٠ عامل نظافة بمحافظات أسيوط والغربية وكفر الشيخ.

وأضافت فؤاد انه فى مجال توجه مصر نحو الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية فقد تم اتخاذ العديد من الاجراءات وتشمل :

- الإعداد الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للحد من استخدام البلاستيك تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، وبالتنسيق مع هيئة المعونة اليابانية "الجايكا"، بالتعاون مع مركز تكنولوجيا البلاستيك بالبحث في تكنولوجيات تساعد على إيجاد مواد بديلة للأكياس البلاستيكية وسبل لتدويرها والاستفادة بها .

- تضمين مادة بقانون تنظيم إدارة المخلفات تختص بإدارة تداول الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام.
- توقيع ميثاق إعادة تدوير البلاستيك مع كبرى الشركات العاملة بمصر من منطلق المسئولية الممتدة للمنتج، ولدعم العمل البيئي بالتخلص الآمن من المنتجات البلاستيكية.
- تم تنفيذ حملات لتوزيع أكياس متعددة الاستخدام وحقائب من القماش ، بالإضافة إلى اعلان مناطق لا تستخدم الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام كالغردقة، وتنفيذ حملات بالتعاون مع المبادرات الشبابية والمجتمع المدني ومنها very nile لتنفيذ حملات لجمع المخلفات البلاستيكية من النيل. وتوقف عدد من المحلات بالزمالك عن استخدام البلاستيك.
- إطلاق مبادرة "نستله لإستعادة وتدوير مواد التعبئة والتغليف البلاستيكية .
- إطلاق حملة الحد من استخدم الأكياس البلاستيك وتوزيع الأكياس الورقية الصديقة للبيئة على المحلات والبازارت بمدينه دهب ، وإطلاق مبادرات مجتمعية مع الجامعات لرفع وعي الشباب كجامعة عين شمس والاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
- اطلاق شركة بيبسيكو مصر منصه لجمع وإدارة المخلفات تحت عنوان ×دور لبكرة÷، برعاية وزارة البيئة وبالتعاون مع مبادرة دورنا .

تطوير وإدارة المحميات الطبيعية:

نال ملف المحميات دعم الحكومة و القيادة السياسية ليتم العمل على تطوير المحميات الطبيعية من خلال خطة طموحة للوصول الى المستويات العالمية فى الادارة المستدامة للمحميات والحفاظ على ثرواتها الطبيعية وتنوعها البيولوجى مع تعظيم الاستفادة منها بتنمية روافد السياحة البيئية على المستويين المحلي والعالمي، و ذلك من خلال العمل على عدة محاورمتوازية ومتكاملة تتلاقى لتحقيق هدف واحد هو الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة فى ثروات مصر الطبيعية مع الاستفادة منها و تنميتها تشمل عدة محاور هي:

المحور الاول :- تحسين البنية التحتية و خدمات الزوار

قامت الوزارة بتنفيذ العديد من مشروعات تحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للزوار بعدد ١٣ محمية على مستوى جمهورية مصر العربية ومن أهمها:

- إنشاء المتحف المفتوح والمتحف المغلق للتغيرات المناخية والحفريات بمنطقة وادى الحيتان بمحمية وادى الريان.
- تنفيذ عدد (٨) مشروعات لرفع كفاءة البنية التحتية بمحميات جنوب سيناء بالتعاون مع مع جهاز الخدمة الوطنية.
- تطوير ورفع كفاءة المقر الإدارى والمتحف بمحمية اشتوم الجميل.
- إنشاء عدد (٢) مبنى إداري وسكني بمحمية وادي الريان بالتعاون مع مع جهاز الخدمة الوطنية.
- تطوير البنية التحية وخدمات الزوار بمحمية الغابة المتحجرة.
- تطوير البنية الأساسية وخدمات الزوار بمحمية وادى دجلة.
- الانتهاء من إنشاء عدد (٢) سد بمحمية وادي دجلة لمواجهة مخاطر السيول.
- الانتهاء من تنفيذ مشروع تطهير الألغام والحماية من مخاطر السيول بمحمية نبق.
- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى لرفع كفاءة البنية التحتية بمحمية أبو جالوم (تطوير موقع الغوص بالبلوهول).
- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى لرفع كفاءة البنية التحتية بمحمية سالوجا وغزال.
- جاري الانتهاء من مشروع تطوير السقالات والمماشي البحرية بمحميتي نبق وأبوجالوم.
- الانتهاء من إنشاء سور حول محمية الدبابية واستلامه نهائياً.
- رفع كفاءة وتطوير المقر الإدارى لمحميات البحر الأحمر بالغردقة.
- إنشاء مقر إدارى واستراحات عاملين بمحمية سانت كاترين من خلال التعاقد مع مديرية الإسكان بجنوب سيناء.
- صيانة ورفع كفاءة المدقات بمحمية رأس محمد ومحمية نبق ومحية وادى الريان.
- إعادة تأهيل مدق جبل موسى ومركز الزوار (محمية سانت كاترين) كأحد أدوات الإدارة وخدمات الزوار.

- رفع كفاءة المقرات الإدارية بمحمية وادى الجمال عدد (٣) مقر إدارى.
- إنشاء مقر إدارى لمحمية سيوة الطبيعية.

المحور الثانى :- حماية التنوع البيولوجى و ثروات مصر الطبيعية

- رئاسة مؤتمر الدول الأطراف للاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الرابع عشرCOP14 تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨، وذلك بمدينة شرم الشيخ بمشاركة ١٩٦ دولة وأكثر من ٩ آلاف مشارك، تحت شعار (الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل صحة ورفاهية الإنسان وحماية الكوكب)، لتترأس مصر أعمال المؤتمر على مدار عامين احرزت خلالها العديد من النتائج التى شهد لها العالم اجمع.
- دعم الجهود التشاركية بين مختلف الجهات المعنية لتحقيق الصون و الحمايه لثروات مصر الطبيعية حيث تم اعداد برتوكول تنظيم الصيد بالبحر الأحمر وخليجى السويس والعقبة بتبنى وزارة البيئة دعوة الجهات ذات الصلة (وزارة البيئة – وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى- وزارة السياحة – وزارة البترول – محافظة جنوب سيناء - الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية- الاتحاد التعاونى للثروة المائية - غرفة سياحة الغوص والأنشطة البحرية) لتوحيد الرؤى لإتخاذ الإجراءات المطلوبة للحفاظ على الموروث الطبيعي شمال البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة لأهميتهما لمصر والعالم
- رفع كفاءة "مركز تدريب صون الطبيعة" بشرم الشيخ والذى يعد المركز الوحيد فى مصر المتخصص فى عمليات التدريب المتخصصة فى مجال حماية الموارد الطبيعية وحماية البيئة
- تنفيذ برامج صون الطيور الحوامة المهاجرة بالقطاعات التنموية وخصوصا قطاعات الطاقة والسياحة وذلك بالتنسيق المستمر مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ومركز كفاءة الطاقة فى الالتزام بآلية الغلق عند الطلب فى محطات طاقة الرياح بجبل الزيت للقطاع الحكومي مما ساهم في حماية الطيور الحوامة وتقليل الفقد في الكهرباء
- تطوير منظومة العمل بالمحميات البحرية من خلال دعم المحميات بعدد من العائمات (اللنشات) وتم توريد عدد (٢٢) لنش التى تم بنائها من خلال برتوكول تعاون مع هيئة قناة السويس لاحكام الرصد والرقابة على الانشطة البحرية
- التحديث المستمر لبرامج مكافحة التجارة غير الشرعية في الحياة البرية و التى تتضمن التفتيش على الأسواق والمحلات المتخصصة والتعاون مع الجمعيات الأهلية والناشطين في مجال حقوق الحيوان علاوة على تفعيل منظومة الشكاوى والبلاغات و أنشطة التوعية والاتصال.

المحور الثالث : المجتمعات المحلية

قامت الوزارة بالعديد من الجهود للحفاظ على التراث الثقافى و البيئى لتلك المجتمعات والعمل على تطوير قدراتهم بما يساهم فى تنمية وارتفاع مستوياتهم الاقتصادية و الاجتماعية وعلى المنطقة ككل بتوفير فرص عمل مستدامة لهم من اهم تلك الانشطة

- الانتهاء من تطوير عدد ١٦ ورشة فخار خاصة بالمجتمع المحلي بقرية النزلة بمحمية وادي الريان، بما يوفر عدد (٩٠) فرصة عمل مباشرة (٥٥ حرفي، و٣٥ مساعد)
- الانتهاء من رفع كفاءة و التسليم النهائي لعدد (٢٤) مركب سياحي ببحيرة وادي الريان، كدعم من الوزارة للسكان المحليين.
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والمرأة ، والشباب ، والقطاع غير الرسمي على الاستثمار في المشروعات البيئية، ودمج المجتمعات المحلية في إدارة المحميات الطبيعية بإتاحة الفرصة لهم لتنفيذ أنشطتهم وتراثهم.
- تطوير منطقة القلعان والمنازل الخاصة بالسكان المحليين بمحمية وادى الجمال
- اعداد منظومة متكاملة لتعويض الصيادين خلال فترات وقف الصيد لمدة عامين، حيث تم إنشاء "صندوق التنمية المستدامة للموارد السمكية فى البحر الأحمر وخليجى السويس والعقبة" وجارى إنشاء مركز صيد تعاونى في مدينة طور سيناء

- تنفيذ العديد من البرامج التدريبية لتنمية مهارات السكان المحليين فى التصميم التراثى بما يتناسب مع العصر و التسويق و حماية الموارد الطبيعية مع اشراكهم فى نظم العمل و المتابعة بالمحميات الطبيعية و تنظيم المهرجانات و اشراكهم فى المعارض الترويجية .

المحور الرابع : السياحة البيئية

- تجهيز مواقع الغوص بشرم الشيخ ورأس محمد بعدد (٨٠) شمندورة لربط اليخوت السياحية المنفذة لرحلات الغوص والسنوركلينج كمرحلة أولى وعاجلة حفاظا على الشعاب المرجانية وتنظيماً للأنشطة البحرية السياحية، كماجاري إعداد خطة شاملة لتوفير الشمندورات المطلوبة بمحميات جنوب سيناء بالكامل
- تطوير مركز مشاهدة الطيور بمحطات الأكسدة بشرم الشيخ، وإنشاء مركز التميز البيئي بجبل الزيت، لتدريب مراقبو الطيور على المستوي الوطني والإقليمي على برامج الرصد المختلفة بمحطات طاقة الرياح
- تنفيذ العديد من المبادرات و الحملات لدعم السياحة البيئية على المستوى المحلى و العالمى.
- الإعلان لأول مرة عن عقود الشـراكة بين القطاعين العام والخاص بمحميات المنطقة المركزية (وادي دجلة، الغابة المتحجرة، وادي الريان، قارون)، لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المحميات الطبيعية.

مؤشرات نجاح خطة تطوير المحميات على المستويين العالمى والمحلى

اولا:- المستوى العالمى (الجوائز والإشادات العالمية)

- اعلان الاتحاد الدولي لصون الطبيعة محميتى رأس محمد ووادى الحيتان على القائمة الخضراء للاتحاد، مما يعد إنعكاسا لجهود الحماية التى تقوم بها وزارة البيئة بهما للحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجى
- تتويج جمهورية مصر العربية وحصولها على (جائزة اتفاقية الأيوا) المعنية بحماية الطيور المهاجرة وهذه الجائزة لأول مرة تحصل عليها الدولة فى تاريخها. وتم اهداء هذه الجائزة الى السيد رئيس الجمهورية، وذلك نتيجة دراسات على الطيور المهاجرة.
- حصول موقع وادى الحيتان بمحمية وادى الريان على تقييم أفضل موقع فى العالم يتميز بأعلي درجات الحماية واستخدام آليات الحوكمة الرشيدة من خلال تقرير تقييم الاداء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) لمواقع التراث الطبيعي العالمي لعام ٢٠٢٠ .
- فوز مشروع صون الطيور الحوامة المهاجرة التابع للوزارة بجائزة الطاقة العالمية كمثل للمشروعات الرائدة والمستدامة والتى تحقق أهداف ملموسة لحماية الطيور المهاجرة، دمج أهدافها بمشروعات الطاقة المتجددة فى مصر.

ثانيا :- المستوى المحلى

- ارتفاع ايرادات رسوم الزيارة للمحميات خلال السنوات الخمس الماضية وصولاً إلى تحقيق ما يقارب ٣٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ٨.٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥، على الرغم من قرارات الإغلاق ثم خفض عدد الزوار نظرا لانتشار جائحة كوفيد ١٩ على المستوى العالمى .
- كما ارتفع عدد زوار المحميات خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠٢١ ليصل الى ١.١ مليون زائر بنسبة ٥٢٤٪ عن المستهدف و الذى يقدر ب ٢١٠الف زائر و ذلك لما تم من اعمال تطوير للبنية التحتية بالمحميات الطبيعية و بالاضافة الى انشطة الترويج للسياحة البيئية.
- ارتفاع دخل السكان المحليين بالمحميات الطبيعية بنسبة تتجاوز ٤٠٠٪ خلال العامين الماضيين

التعاون الدولي وتغير المناخ

أو ضحت وزيرة البيئة انه فى ظل اهتمام القيادة الـ سيا سية بملف تغير المناخ وو ضعة فى اولويات الاجندة الوطنية خا صة فى تنفيذ الـ مشروعات القومية ، فقد شهدت الـ سنوات الما ضية تزايد ملحوظا فى الاهتمام بق ضايا تغير المناخ على الـ مستوين الوطنى والعالمى و اتخذت وزارة البيئة العديد من الإجراءات تشمل :

- إعادة هيكلة المجلس الوطني للتغيرات المناخية ليصبح برئا سة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كافة الوزارات المعنية وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية
- الانتهاء من المرحلة الأولى من مشـــروع الخريطة التفاعلية لمخاطر ظاهرة التغيرات المناخية على جمهورية مصـــر العربية.
- ترشـيح جمهورية مصـر العربية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لرئاسـة تحالف المرونة والتكيف بالمشـاركة مع المملكة المتحدة، ولقد نجح التحالف في الخروج ببعض المبادرات وحشد الزخم للاهتمام بالتكيف.
- رئاسة مؤتمر الدول الأطراف للاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة للتنوع البيولوجي الرابع عشرCOP14 تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨، وذلك بمدينة شرم الشيخ بمشاركة ١٩٦ دولة وأكثر من ٩ آلاف مشارك، تحت شعار (الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل صحة ورفاهية الإنسان وحماية الكوكب)، لتترأس مصر أعمال المؤتمر على مدار عامين احرزت خلالها العديد من النتائج التى شهد لها العالم اجمع.
- رئا سة مـصر مع ألمانيا المفاو ضات الوزارية حول تمويل المناخ ثناء مؤتمر الأطراف الرابع والعـ شرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ المنعقد في بولندا ٢٠١٨، للتأكيد على تمثيل احتياجات الدول النامية في مسار المفاوضات.
- تولت جمهورية مصـــر العربية رئاســـة مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة ٢٠١٥-٢٠١٧ لتقوم بدورها الريادي في خدمة القارة الأفريقية في القضـــايا البيئية، كما تولت مصـــر رئاســـة لجنة رؤســـاء حكومات أفريقيا المعنية بتغير المناخ (CAHOSCC) برئاسة فخامة السيد رئيس الجمهورية لتقوم بتمثيل القارة الأفريقية في الإجتماعات الدولية.
- إعداد وإطلاق مبادرة الطاقه المتجدده فى أفريقيا، و مبادرة تعبئة الدعم الدولي لأنشطة التكيف.
- أصدرت وزارة المالية بالشراكة مع وزارة البيئة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الطرح الأول للسندات الخضراء بمبلغ إجمالي ٧٥٠ مليون دولار، كأداة جديدة لجمع الأموال للمشاريع المناخية والبيئية، وأول سندات سيادية خضراء في منطقة الـ شرق الأو سط وشمال إفريقيا ، لمواجهة التحديات ذات الـصلة بمياه الـصرف الـصحي والنقل وقطاعات الطاقة على المـستوى الوطني، حيث تمثل دور وزارة البيئة في اختيار المشروعات المؤهلة للطرح بالتعاون مع وزارة المالية.
- تعبئة الموارد المالية بمبلغ ١٥٤ مليون يورو لدعم القطاع المصرفي لتمويل مشروعات تغير المناخ (النقل، السياحة المستدامة، المخلفات)، بالإضافة إلى مبلغ ٤٥٧ مليون يورو لمشروعات الطاقة المتجددة.
- تعبئة الموارد المالية بمبلغ ٢٧ مليون دولار، و ١٥.٥ مليون يورو (منح) لتنفيذ مشروعات البيئة المختلفة.
- اعداد مسودة خارطة الطريق للتنوع البيولوجى لما بعد ٢٠٥٠ بالتفاوض مع التكتلات الاقليمية لعدد ١٩٨ دولة.
- عقد لقاءات بمجموعة المفاوضين الأفارقة لتغير المناخ بشرم الشيخ وذلك ضمن سلسلة الاجتماعات التى ستسهم في توحيد الموقف التفاوضـــي للدول الأفريقية، وذلك تمهيدا للدورة ٢٦ لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والذي سيعقد نهاية العام الجاري في جلاسجو بالمملكة المتحدة.
- التقدم بطلب لاستضافة مصر لمؤتمر تغير المناخ ٢٠٢٢ (أكبر مؤتمر للامم المتحدة) بحضور ٢٧ ألف مشارك لتسليط الضوء على انجازات الدولة المصرية فى شتى المجالات لمدة عام كامل وهو مدة تولى الدولة الرئاسة (جارى التأكيد).

وفيما يتعلق بجهود وزارة البيئة للمشاركة في خطة مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)أكدت الدكتورة ياسمين فؤاد أن وزارة البيئة منذ بداية جائحة كورونا قامت باتخاذ كافة الإجراءات الإحترازية بالتعاون مع الجهات المعنية وتضمنت :

- **إصدار الدلائل الارشايه والاشتراطات للتعامل مع المخلفات الطبية والتخلص الآمن منها ومتابعة تنفيذها.**
- **إصدار الدلائل الارشادية والاشتراطات للتعامل مع المخلفات الصلبة بمستشفيات الحجر الصحى .**
- **تأهيل وبناء قدرات عدد (٥٩٨) من العاملين ببعض المنشآت الصحية فى مجال إدارة مخلفات الرعايه الصحية.**
- **تدريب (١١٢) مدرب موزعين على (١٥) محافظة لتنفيذ البرنامج التدريبى لجميع المنشآت الصحية على مستوى الجمهورية (تدريب مدربين) تابعين لوزارة الصحه والسكان، وزارة البيئة، ومستشفيات جامعة القاهرة.**
- **إنشاء تطبيق إلكتروني لبث مواد التوعية البيئية على وسائل الإعلام المختلفة .**
- **تدشين موقع الكترونى لتدريب العاملين فى مجال المخلفات داخل المستشفيات لتسهيل عملية متابعة الكميات المتولدة من المخلفات بكل منشأة صحية وتوقيتات نقلها لمحطات المعالجة .**
- **التنسيق مع كل من وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ووزارة الصحة بشأن تعيين مسئولى النفايات الطبية بالمستشفيات و قيام وزارة البيئة بالعمل على تدريبهم على كيفية التعامل مع تلك النفايات .**
- **تم المرور على (٢.١٢٩) منشأة طبية لمتابعة منظومة إدارة المخلفات الطبية على مستوى الجمهورية.**
- **تخصيص مبلغ (٢٩) مليون جنيه (١.٧ مليون يورو) من موازنة البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة لدعم العاملين بمنظومة النظافة بمهمات الوقاية .**
- **دعم البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة للجمعيات الاهلية بمحافظتى قنا وأسيوط بتريسيكلات و حاويات خطافية للنهوض بمنظومة النظافة بالمحافظة.**